رؤيـــة
RO'YAH

سلسلة الدراسات والبحوث

③

مراكز الأحياء ودورها التنموي والاجتماعي

مركز رؤية للدراسات الاجتماعية

مراكز الأحياء

إحدى وسائل تجاوز مشكلات توسع المدينة السعودية

إعداد

الدكتور / عبد الله بن ناصر السدحان

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

تُعْدُ ظاهرة اتساع المدن ظاهرة عالمية وليست خاصة بمنطقة دون أخرى، إلا أن عملية التحضر في المملكة العربية السعودية تتصف بخصائص جعلتها تختلف عن غيرها. إذ تعيش المدن في المملكة عهدا مختلفا في النمو من حيث السرعة التي يمر بها هذا النمو عمرانيا إذ تضاعف نمو الكثير من مدنها في العقود الثلاثة الماضية بشكل ملفت وواضح للعيان. حيث يستطيع الزائر لأي مدينة أن يلحظ الفرق التمددي لها خلال فترة وجيزة قد لا تتجاوز السنوات.

ويمكن القول: إن المملكة العربية السعودية شهدت تحولات هامة تزامنت مع اكتشاف النفط، ومن ثُمَّ تزايد عائداته. حيث كان هو الشريان المغذي لعمليات التحول بشكل عام، مما أدى إلى نهضة اقتصادية وعمرانية وبشرية شاملة. فضلا عن التزايد في عدد السكان الناجمة عن الزيادة الطبيعية وعن موجات الهجرة من الريف ومن البادية إلى المدينة لاعتبارات عدة، أبرزها البحث عن عمل أو مواصلة التعليم الجامعي. وكل ذلك أدى إلى دفع عملية التحضر بشكل سريع وعشوائي أحيانا، وإن كانت هذه السرعة تتباين من مدينة لأخرى، وهذا التسريع في عملية التحضر، افرز تغيرات أخرى مصاحبة في البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي. بمعنى أنها بدأت تؤثر في طبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في الأسرة الواحدة، وبين الفرد والمجتمع، وبين الجماعات فيما بينها. وبالتالي تزعزع الكثير من القيم والعادات والمفاهيم لتلك المجتمعات، وظهور قيم ومفاهيم جديدة لها تتوائم أحيانا مع هذه التغيرات، وتتصادم معها أحيانا أخرى، نتيجة لتلك التغيرات السريعة والعشوائية. وهذا بالتالي يولد عدة صعوبات ومشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية وإدارية في بنية المدينة السعودية، وحينئذ تزول روح الترابط والتكامل والتنسيق المتوازية في كل عمل سليم بين نمو المجتمعات من جانب ونمو العمران من جانب آخر.

إن ردود الأفعال التي تقوم بها المجتمعات جراء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتواصلة التي تصيب المجتمعات بشكل عام، تختلف آثارها بحسب قدرة هذه المجتمعات على

التعامل مع تلك التغيرات، بصورة عملية وبقدرة فائقة على استيعابها بشكل حضاري. ومما يعزز قوة أي مجتمع للتعامل مع هذه التغيرات. هو مدى وجود رصيد حضاري وثقافي وعقدي قوي للمجتمع يكون هو المرجعية في التعامل مع هذه التغيرات، وهذا ما يميز المجتمع السعودي إلى حد كبير، وذلك بما يتصف به من تمسك بدينه وعاداته العربية الأصيلة، وهذا ما يجعل التعامل مع هذه التغيرات وتلقيها بشكل حضاري ومن ثمَّ صهرها في صورة متزنة تتوائم إلى حد كبير مع قيم المجتمع وعاداته العربية الأصيلة مسألة لا تبدو صعبة بشكل كبير بخاصة إذا كان هناك استعداد علمي وعملي مسبق لهذه العملية برمتها، وتنسيق مبرمج بين التخصصات العمرانية والاجتماعية.

وفي هذه المقالة سيكون الحديث عن ظاهرة اجتماعية تتصاحب عادة مع التوسع العمراني والتمدد الأفقي والرأسي لأي مدينة. ومحور هذه الظاهرة يدور حول العلاقات الاجتماعية بين الناس في ظل هذا التباعد المكاني بين الأفراد في المدينة الواحدة من جانب وبين التباعد الاجتماعي من جانب آخر بين سكان المدينة الواحدة، بغض النظر عن طبيعة القرابة أو الحميمية التي تنشأ بينهم سواء كانت دائمة أو مؤقتة. ففي ظل التنامي العمراني الملحوظ للمدينة السعودية وتزايد عدد سكانها بعد أن كانت هذه المدن صغير نسبيا و لم يفد السكان إليها بعد من الأرياف والبوادي، واستقرار الكثير من السكان في المدينة إذا أصبحت في فترة وجيزة مركز جذب قوي للسكان من الداخل والخارج، وتجمع هذه المجموعات البشرية بكل ما تحمله من ثقافات وقيم وعادات موروثة، افرز العديد من المشكلات الاجتماعية، كما اوجد شكلا جديد آخر من طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأفراد، وبين الأفراد والجماعات في المدينة الواحدة.

الأهمية:

ومن هنا تأتي أهمية هذه المقالة حيث ستلقي الضوء على جانب من جوانب المجتمع السعودي من خلال التعرف على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، ومحاولة إعادة ترتيبها وتنشيطها وصولا إلى تحقيق المزيد من الترابط والتكاتف. فإنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت المملكة العربية السعودية ومجتمعها إلا أن الملاحظ على أغلب تلك الكتابات تركيزها على الجانب التاريخي والسياسي والاقتصادي، ثُمَّ يأتي التركيز على الجانب العلمي والثقافي في المرتبة الثانية، من حيث الاهتمام والتدوين والرصد. فقليلة تلك الدراسات

الاجتماعية عن المجتمع السعودي أبان فترة التحولات الكبرى التي مرّ وما زال يمر بها، وذلك قبل أن يصل إلى مرحلة تتصف إلى حد كبير بالاستقرار السياسي والاقتصادي. لذا يجد المتخصص صعوبة في رسم صورة اجتماعية للمجتمع في المراحل التاريخية السابقة، وهي الفترة السابقة لاكتشاف النفط والمرحلة التي تلت ذلك مباشرة سوى ما يجده في بعض الدراسات التي حاولت رسم الحياة الاجتماعية لبعض المناطق، بخاصة منطقة الحرمين - وهي قليلة بكل حال -، أو في كتب الرحالة الذين زاروا بعض المناطق، وإن كان يغلب على دراسات الرحالة التركيز على الوصف الجغرافي والأرض وتاريخ المنطقة، أو بعض العادات. من ذلك كله يمكن القول: إن الجانب الاجتماعي من التاريخ السعودي لازال ينتظر التفاتة من المختصين، حيث لا يزال بحاجة إلى دراسات كثيرة يركز فيها على الجوانب والاجتماعية في حدود زمانية ومكانية محدودة [1].

الهدف:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع المدينة السعودية اجتماعيا بعد التوسع العمراني، والإشارة إلى ابرز المشكلات الاجتماعية الناشئة جراء التوسع العمراني، وأخيرا طرح مشروع مراكز الأحياء باعتباره احد الحلول العملية لتجاوز تلك المشكلات الاجتماعية الناشئة عن التوسع العمراني في المدينة السعودية.

مدخل تاريخي:

اتصف الواقع الاجتماعي في المملكة العربية السعودية في بدايات القرن الرابع عشر الهجري بالضعف العام متأثراً بمختلف الجوانب العلمية والصحية والثقافية والمادية التي كانت سائدة. وقد كان لطبيعة المنطقة الصحراوية والعزلة التي تعيشها بعض دوله الأثر الكبير في هذه الحالة مع تفاوت لا يخفى بين مناطق المملكة آنذاك، إضافة إلى انشغال أهلها بالبحث عن الرزق، والتنقل من مكان إلى آخر في البيئات الرعوية أو الزراعية، أو صيد السمك والغوص والبحث عن اللولؤ في المناطق البحرية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق، وما نتج عن ذلك من تردي في الأحوال الاقتصادية إثر تلك الاضطرابات السياسية.

إن مما يمتاز به مجتمع المملكة عقيدته الإسلامية، وهي دين جـــميع أفراد الشعب، ثمّ لغته العربية الموحدة، ولقد أثر هذان العاملان بشكل بيّن وواضح في جـــميع مناحي حيـــاة المجتمـــع. ولقد كان المجتمع ينقسم إلى قسمين أساسيين مع تداخل بينهما والقسمان هما: بادية وحاضـــرة، فالبادية تعتمد على الترحال، ويجوبون الصحراء بحثاً عن الماء والكلأ، وغالباً ما كانت حياتهم غير مستقرة، وهذا أثر بدوره على جوانب عدة في حياتهم، بخلاف الحاضرة الـــذين فضـــلوا عـــيش الاستقرار فبنوا البيوت وأنشأوا التجمعات المدنية في القرى والبلدان. وعملوا في الزراعة والتجارة أو الغوص والبحث عن اللولؤ، فضلاً عن محافظتهم على قدر معين من الثقافة والتعليم، ومن هنـــا نجد أن كلاً من القسمين يعتمد على الآخر، ويغذي كل منهم الآخر باحتياجاته.

إذن فالحياة السكنية لأفراد المجتمع كان يغلب عليها البساطة في مظاهرها العمرانية، بـــدءاً من البناء وحتى الأثاث المترلي. فلقد كانت طريقة البناء متماشية مع ظروف العصـــر وخاماتـــه، فالمنازل طينية أو حجرية يراعى فيها أن تكون ساترة من الخارج منفتحة على صحن الدار مـــن الداخل. ويغلب على مجموع البناء في القرية أو المدينة الجانب العسكري، وذلك بوضـــع ســـور للبلدة يحميها من أي عدوان خارجي أو حصون تحيط بها، وهذا كان قبل الاســـتقرار السياســـي للمملكة. كما انعكس النمط العمراني السائد سابقاً على الجوانب الاجتماعية بين أفراد المجتمـــع، وبخاصة العلاقات القرابية في الجيرة، والترابط الاجتماعي بشكل عام بين أفراد المجتمع.

أما ما يتعلق بالحالة المادية لأفراد المجتمع وللدولة آنذاك فقد كانت ضعيفة بشـــكل عـــام سوى ما وجد من طبقة التجار الذين يعملون في مجال البيع والشراء في بعض المناطق، حتى بـــدأ تدفق النفط في المملكة بكميات تجارية. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح للدولة مورد مالي ثابت يتنامى بازدياد، وهذا المورد المالي هو المحرك الرئيس لاقتصاد الدولة، وهو أحـــد العوامـــل الرئيســـية في النهضة التي عاشتها – بعد تقدير الله عز وجل –، وأثر بدوره في الجوانب الاجتماعيـــة. وهـــذا التحسن النسبي في الجانب الاقتصادي على مستوى الدولة والمجتمع يُعْدُ عنصرا هاما فيمـــا نحـــن بصدده في هذه الدراسة، حيث ترتب عليه التأثير في الحياة العمرانية والاجتماعية تبعا لذلك.

أن ظاهرة التركز الحضري تكاد تكون عامة في المجتمعات العربية فقد توســـعت المدينـــة العربية توسعا هائلا في العقود الأخيرة، وهي لم تكف عن التغير قبل هذا التاريخ. غير أن الثلاثين عاما الأخيرة شهدت تغييرا ملحوظا في ملامحها، ويمكن توزيع السكان بين الريـــف والحضـــر،

وتصنيف المجتمعات العربية في ضوء هذا التقسيم إلى ثلاث مجموعات: الأولى: دول تزيد فيها نسب سكان الحضر عن الريف، وبفروق ملموسة وصلت إلى مثلين أو ثلاثة أمثال، ومن بين دول هذه المجموعة الدول الخليجية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى، إضافة إلى الأردن، وليبيا، وتونس [٢].

وبناء على ذلك فان مستويات التحضر في المملكة من أعلى المستويات، ويمكن تفسير هذه النسبة العالية بعاملين رئيسيين سبقت الإشارة لهما، وهما: العمالة الوافدة، والنزوح والهجرة من الأرياف والبوادي إلى المدن[٣]. وعلى كل حال فانه يمكن وضع العديد من المدن السعودية في الصدارة، من حيث حجم التوسع العمراني والسكاني بين العديد من المدن العربية، وكذلك شكل العمارة ومن ثم الملامح. حتى إن زائرها في مطلع الثمانينات الميلادية قد لا يتعرف اليوم بسهولة على شوارعها وبناياتها، ولقد كان التوسع في بعض المدن مطلبا ملحا لترسيخ شكل الدولة الحديثة ومتطلباتها، وقد تشاركت الدول والقطاع الخاص وبخاصة تجار الأراضي في إحداث هذه المتغيرات التي كان لها اثر واضح على العلاقات الاجتماعية لسكان المدن، إضافة إلى ظهور مشكلات اجتماعية أخرى لسكان المدن.

إن الناظر لهذه الظاهرة في المملكة يلحظ أن هذه المنطقة قد عاشت لفترة طويلة من الزمن حياة بسيطة قوامها الريف والصحراء، وظلت بعيدة عن حياة المدينة والتحضر بأبعاده المختلفة. ولكن هذا التغير حدث تبعاً لما حبا الله عز وجل هذه المنطقة من امن واستقرار مقترن بنمو اقتصادي متلاحق، بدأت ذروته بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات الميلادية. وقد أثر كل هذا على معيشة السكان وحياتهم فازدادت الهجرة نحو مراكز الاستيطان – المدن – حيث فرص العمل المتوفرة والخدمات الميسرة وبريق المدينة الخلاب، مقارنة بقسوة الصحراء وبطء حياة الريف، مما حقق نموا مطردا للمدن بمستوياتها المختلفة، وتراجعا ملحوظا لمعدلات البداوة وحياة الريف. وليس هذا فحسب بل إن التطور الاقتصادي والنماء استطاع تغيير ملامح بعض القرى والمستوطنات الريفية الكبرى فجعل منها مدنا صغرى أو متوسطة الحجم، وعلى العكس من ذلك تلاشت مكانة كثير من التجمعات السكانية الريفية الصغرى بشكل مطرد، مما كان له الأثر في تغيير معالم المشهدين الحضري والريفي في المملكة العربية السعودية [٤].

إن من ابرز مظاهر التوسع العمراني في المدن السعودية هو تزايد عدد سكانها بشكل مطرد

وأحيانا أخرى في صورة قفزات إحصائية ملفتة. وهناك أسباب لذلك منها ما هو داخلي، كتزايد نسبة النمو الطبيعي بين السكان أو الهجرة الداخلية، وهذه تمثل العامل الأكبر في هذه الزيادات. فعلى سبيل المثال يمثل النازحون من الريف إلى مدينة الرياض ثلثي حجم النمو لسكانها خلال خمس سنوات فقط (١٩٩١-١٩٩٦م)[٥].وقد تكون لأسباب خارجية، مثل تزايد القادمين إليها من خارج الدولة لعقود العمل، أو للبحث عن عمل أو للسياحة والتسوق، كما في بعض المدن. ويوضح الجدول رقم (١) تزايد نسبة التحضر في المملكة من خلال رصد إحصائي لثلاثة عقود سابقة، بالإضافة إلى الوضع المتصور خلال العقد القادم من خلال التعرف على تطور سكان المناطق الحضرية على النحو الآتي[٦]:

جدول رقم (١)

تطور نسبة سكان المناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية مقارنة مع دول الخليج

الدولة	سكان المناطق الحضرية في دول الخليج العربي بالنسبة إلى جملة السكان			
	١٣٧٠هـ ١٩٥٠م	١٣٩٥هـ ١٩٧٥م	١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م	١٤٣٥هـ ٢٠١٥م
المملكة العربية السعودية	٩ %	٥٨,٤ %	٨٠,٨ %	٨٣,٢ %
الإمارات العربية المتحدة	٢٥ %	٨٣,٦ %	٧٦,٧ %	٧٧,٤ %
دولة الكويت	٥١ %	٨٩,٤ %	٩٨,٣ %	٩٨,٥ %
مملكة البحرين	٧١ %	٨٥ %	٩٦,٢ %	٩٨,٢ %
قطر	٥٠ %	٨٨,٩ %	٩٥,٣ %	٩٦,٢ %
سلطنة عمان	٣ %	٣٤,١ %	٧١,٥ %	٧٢,٣ %
جميع دول الخليج العربي	٣٤,٨ %	٧٣,٢ %	٨٦,٥ %	٨٧,٦ %

وكما يتضح من الجدول رقم (١) النقلة الكبيرة جدا في تحضر سكان المملكة، فبعد أن كانت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م) يصل إلى (٩%) من السكان فقط نجد أن النسبة أخذت في التزايد بشكل كبير جدا لتصل إلى قرابة (٥٨,٤%) من جملة السكان عام (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). وارتفعت إلى (٨٠,٨%) في عام (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). ويتوقع لها التزايد في الأعوام العشرة القادمة، وإن كانت نسبة التزايد في سكان المناطق الحضرية لن تكون كبيرة وذلك بسبب توقع استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير. كما يوضح الجدول رقم (٢) نماذج من مدن المملكة وعدد السكان فيها، وفق آخر إحصائية رسمية تمّ

إجراؤها في العام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م [٧]:

جدول رقم (٢)

عدد السكان في بعض مدن المملكة العربية السعودية

المدينة	عدد السكان	الترتيب من حيث عدد السكان
الرياض	٤,٠٨٧,١٥٢ نسمة	الأولى
جده	٢,٨٠١,٤٨١ نسمة	الثانية
مكة المكرمة	١,٢٩٤١٦٨ نسمة	الثالثة
المدينة المنورة	٩١٨,٩٩٨ نسمة	الرابعة
الدمام	٧٤٤,٣٢١ نسمة	الخامسة
الطائف	٥٢١,٢٧٣ نسمة	السادسة
تبوك	٤٤١,٣٥١ نسمة	السابعة
بريده	٣٧٨,٤٢٢ نسمة	الثامنة
خميس مشيط	٣٧٢,٦٩٥ نسمة	التاسعة
الهفوف	٢٨٧,٨٤١ نسمة	العاشرة

ولاشك أن أسباب ذلك التزايد في عدد السكان في المدن بشكل عام يعود إلى جملة من الأسباب، يمكن إيجازها في الجوانب الآتية:

أ) العوامل الاقتصادية والتحسن في المستوى المعيشي للسكان، بعد اكتشاف البترول وتوجه الدولة إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، فضلا عن اتجاه خطط التنمية نحو التصنيع، الأمر الذي يعطي التنمية طابعا حضريا وليس ريفيا.

ب) انحسار ما يسمى بالأسرة الممتدة، وبروز ظاهرة الأسر النووية، وهي استقلال الأبناء مع زوجاتهم وأبنائهم في مساكن بعيدة عن والديهم خلاف الوضع السابق مما يعني تفتت الأسرة وهذا الشكل الجديد للأسرة، يتطلب المزيد من المساكن وبالتالي التوسع في المدينة كنتيجة طبيعية لذلك.

ج) سياسات الدولة نحو إنماء المدن من خلال توفير المساكن للمواطنين في المدن ومنح الأراضي، وما يستتبع ذلك من تقديم قروض ميسرة من قبل الحكومة للمواطنين لبناء المسكن، فضلا عن المشروعات الإسكانية والمجمعات السكنية التي تقيمها الدولة لبعض منسوبيها من العسكريين أو بعض القطاعات الحكومية.

د) تواصل الهجرة من الريف أو من البادية إلى المدينة، بحثا عن فرص العمل أو مواصلة

الدراسة، أو البحث عن عمل لتوفر الفرص الوظيفية في المدينة أكثر منه في الريف، بسبب النهضة التي تعيشها المدينة لجملة من الأسباب الاقتصادية.

هـ) العمالة الأجنبية الوافدة، والتي تصاحبت مع النهضة العمرانية، والاقتصادية التي عاشتها المملكة وهي عملية محورية تبادلية، أي عملية قدوم العمالة ومساهمتها في زيادة عدد السكان، وبالتالي توسع المدينة من جهة، ونمو المدينة لأسباب داخلية من جهة أخرى.

و) الزيادة الطبيعية للسكان، وقد لا يكون لها الأثر الأكبر في الزيادة، ولكن لها دور لا يمكن تجاهله، وبخاصة أن معدلات النمو في المملكة يُعدُ من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم بشكل عام.

لذلك فإن تزايد السكان يُعْدُ المؤشر الأول والأبرز في ظاهرة التوسع في المدن، فالانتقال من الريف إلى الحضر يعني التوجه إلى المدينة، والاستقرار بها. وسنة بعد أخرى تتزايد الأعداد، مما يتطلب الأمر معه إنشاء الجديد من المساكن لاستيعاب هذه الأعداد القادمة. و إذا لم تبادر الحكومة بإنشاء المباني وتنظيمها وإلا سيخرج في المدينة ما يسمى بالأحياء العشوائية، ومدن الصفيح في الأطراف لتستوعب المهاجرين والنازحين الجدد. وهذه الجموع المتزايدة من السكان التي تأتي إلى المدينة بحثا عن فرص عمل أو الدراسة الجامعية أو العلاج، فهناك علاقة بين هذه الاحتياجات للسكان ونمو أي مدينة من المدن

وفي الجانب الآخر يمكن القول: إنه من الخصائص السلوكية، والممارسات الحضارية التاريخية في المجتمع السعودي الاعتماد والتكافل المتبادلان بين الأسر في محيط الجوار وعلى مستوى المجتمعات المحلية، فقد كانت مجالات هذا الاعتماد والتكافل تشمل العمل أو العون، أو الفزعة، وكلها تعبر عن مسميات التعاون والمشاركة في الأفراح والأتراح والممارسات والمناسبات الدينية، وكان ذلك كله تعبيراً عن أنماط من التماسك والتضامن الاجتماعي على مستوى الأسرة وعلى مستوى أُسر الجوار. كما كان هذا التفاعل يساهم في إيجاد حلول بعض المشكلات الاجتماعية والمادية لكثير من الأسر المحتاجة، غير أن الملاحظات اليومية ترصد انحسار كثافة هذه التفاعلات ومجالاتها لأسباب متعددة، منها ضغوط الحياة المادية والمهنية في المدينة، وانتشار الأنماط الحضرية في البناء الرأسي ذي العمائر الشاهقة متعددة الأدوار في المدن الكبرى، والذي يجمع أسر من جهات

شتى، وذات اتجاهات وميول متباينة، أو البناء الأفقي المستقل في شكل قصور وفيلات مستقلة ومتباعدة في المسافات. فضلاً عما تسببه متابعة القنوات الفضائية وما تبثه من برامج وتمثيليات وأفلام علمية على مدار الساعة من إضعاف لصلات اجتماعية هامة كتبادل الزيارات والمجاملات بين الأسر، بل واغتراب اجتماعي داخل الأسرة الواحدة. فبعض الأنشطة الترويحية التي يُمارسها الأفراد في أوقات الفراغ تؤدي إلى تغيرات اجتماعية ذات صبغة سالبة، فمنها على سبيل المثال ما أحدثه التلفاز في أنماط الاجتماعات العائلية والأسرية فلم تعد تجمعات الناس مع وجود التلفاز ذات طبيعة جماعية، فهو يوحدهم شكلياً ولكنه من الناحية السيكولوجية يفرق ويقطع الصلات بينهم. فالتلفزيون لا يقرب بين أعضاء الأسرة، اللهم إلا مادياً، وهذا التجمع المادي الجسدي لا يكفي للتقارب الاجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة [٨].

ولاشك أن انعدام العلاقة الاجتماعية الحميمية بين أفراد مجتمع المدينة نتيجة لعدم الولاء لمجتمع المدينة وضعف الشعور بالانتماء له، فذلك مما يطيح بمفهوم الأسرة والجيرة باعتبارهما مؤسستين هامتين من مؤسسات الضبط الاجتماعي في المجتمع. فالعائلة الكبيرة المتماسكة التي يجمعها سقف واحد ومن حولها الأقارب والمعارف التي تحيط بالفرد في المجتمع الريفي أو البدوي أو مجتمعه الأصلي يكسبه بعض الثبات في القيم والمعايير السلوكية، ولكن ذلك يتلاشى في ظل المدينة الكبيرة المتوسعة التي تكثر فيها الأحياء الواسعة وتختلط المفاهيم بدرجة كبيرة. فذلك التغير السريع يذهب بالكثير من الحدود الضبطية للفرد، حيث يصبح دون اكتراث كبير بردود الجماعة المحيطة به تجاه أي سلوك منحرف يسلكه أو يقوم به.

مستقبل المدينة السعودية اجتماعيا:

وختاما لكل ما سبق فانه يمكن القول: إن تراكم مثل هذه المشكلات الاجتماعية جراء توسع المدن، وتواليها جعل الهوة تزداد اتساعا بين المؤسسات الاجتماعية وفئات المجتمع، وبخاصة فئة الشباب التي تمثل أكثر من نصف المجتمع السعودي في وقتنا المعاصر. وهذا ما يؤكد سرعة تدارك مثل هذه المشكلات وبخاصة الرئيسية منها التي تمثل حجر الزاوية، وقد تكون المفتاح الأساس لتخفيف بعضها الآخر وهي موضوع ضعف العلاقات الاجتماعية سواء بين الجيرة أم بين الأقارب وذوي الأرحام.

وهكذا فانه من المؤكد أن المدينة السعودية ستشهد المزيد من التوسع حيث لا يتوقع أن يكون هناك توقف في التوسع العمراني سواء كان هذا التوسع رأسي، أم أفقي. كما هو في بعض المدن الأخرى ويمكن تصور العلاقات الاجتماعية في كلا الشكلين، أي حين التوسع الرأسي والذي أبرزه فقدان العلاقات الاجتماعية، أو التوسع الأفقي التمددي، وله مشاكله الاجتماعية الأخرى حيث يتوقع منا حدوث المزيد من التباعد الاجتماعي.

ويمكن أن يعبر عنه في ابرز مظاهره بضعف العلاقات بين الجيران، وهذا هو المشهد الأبرز الذي يمكن أن يلمسه كل راصد للظواهر الاجتماعية في أي مجتمع مدني في المملكة، فعلى الرغم من تزايد عدد السكان في المدن بعد توسعها، وكان المتوقع أن تزيد العلاقات وتتشابك إثر تزايد عدد السكان، إلا أن الدراسات أثبتت أن نسبة العلاقة الاجتماعية بين السكان لا تزيد بكثرة عددهم وإنما تعتمد على الزيادة في نسبة تقابلهم. إن سكان المباني العالية ذات الأدوار المتعددة وهو ما يكثر في المدن نتيجة للتوسع قد يجدون صعوبة في تكوين علاقات مع الجيران، أو قد تكون هذه العلاقة ذات شكل قصير شكلا ومضمونا، فهذه العلاقات تنمو عند الالتقاء في المدخل أو المصعد أو مواقف السيارة.

ولقد تصاحب مع ذلك سبب آخر يمثل حجر الزاوية في جعل أفراد المجتمع لا يلتقون مع بعضهم البعض، ومن ثُمَّ تعارفهم وتقاربهم ألا وهو الممارسات الترويحية لأفراد المجتمع. فمن المعلوم أن الغالبية العظمى من الممارسات الترويحية تتم بشكل جماعي. وهذه من خصائص الممارسات الترويحية في المجتمع السعودي قبل التوسع في المدن والانتقال إليها[٩]. إلا أن الأمر تبدل في مجتمع المدينة حيث حدث تغير في نمط الترويح فتحول جزء كبير منه إلى الفردية أكثر منه إلى الجماعية، وليس ذلك عائد إلى طبيعة الممارسة الترويحية ذاتها وإنما إلى البيئة الترويحية. فلم يُعدُ ثمة مكان للترويح في الأحياء كما كان الوضع سابقاً حيث هذه العمارات الشاهقة لا تتيح ثمة فسحات مكانية لالتقاء أطفال الحي الواحد أو نساءهم، بل ما يغلب عليهم نتيجة انعدام البيئة المكانية هو الانعزال في السكن الفردي واستجلاب ممارسات ترويحية تتناسب مع المكان. وغالبا ما تكون هذه الممارسات ذات طابع فردي وهذه العملية غير المقصودة في الممارسة الترويحية أنتجت عزلة للفرد وابتعادا عمن حوله دونما شعور منه، وهذا يكثر في المدن ذات العمائر متعددة الطوابق أو الشاهقة وهو ما تتجه له الآن الكثير من المدن.

وبالنسبة لكبار السن فإن العمران الرأسي يؤدي إلى ابتعادهم عن الأماكن العامة لصعوبة الوصول إليها وبالتالي ابتعادهم عن أقرانهم وتقليل فرص الالتقاء بهم إلى أقصى درجاته، وهذا يظهر مشكلة نتجت بشكل مباشر مع توسع المدن. ولا يقتصر الأمر على المسن ذاته وتدهور صحته النفسية والاجتماعية نتيجة لهذه العزلة بل يمتد الأمر إلى أسرته ومشاكل اجتماعية أخرى لعدم القدرة على تفهم احتياجات المسن النفسية والاجتماعية، وبالتالي قد يؤدي الأمر إلى مشكلات في محيط الأسرة الواحدة. إضافة إلى عدم تواصل المسن مع مجتمع يؤدي إلى مشكلة اجتماعية أخرى، وهي فقدان قيمة احترام كبير السن في المجتمع وعدم وجود نقاط احتكاك بين الأجيال بشكل يضمن استفادة كل جيل من الجيل الآخر بما يؤدي إلى تراكم الخبرة في المجتمع وانتقالها من جيل إلى جيل آخر.

إن مما يؤكد قلق المختصين من هذه الانعزالية في طبيعة مساكن المدينة الكبيرة والواسعة جغرافيا أن الناس أصبحوا من كثرة تأقلمهم على هذه الحياة المنغلقة داخل مساكنهم يجدون صعوبة كبيرة في العيش وممارسة الحياة خارجها. ففي إحدى الدراسات الاجتماعية وجد أن «الناس المنغلقين على أنفسهم في المساكن نفوسهم منكسرة وغير قادرين على النظر إلى الناس، وأصبحت مشاكل العالم الخارجي أقل إلحاحا عليهم من المسائل البسيطة التي يقابلونها داخل مساكنهم. وفي دراسة أخرى تمّ إجراؤها على فتيات فُرض عليهن البقاء في الوحدة السكنية فترات طويلة معزولين عن المجتمع الخارجي، تبين حدوث اختلال في مقدرتهن على التفكير في المستقبل والقيام بأنشطتهن اليومية وأصبحن يتقبلن الحكم والسيطرة من المسؤولين عنهن» [١٠].

كما أن هناك سبب آخر لفقدان العلاقات الاجتماعية بين الناس أثر التوسع في المدن وهو عدم الاحتياج إلى البعض. ففي السابق كانت الأدوات والمستلزمات قليلة على مستوى الحي الواحد مما يوجد حاجة للتواصل للاستفادة من بعض الذي يوجد عن الفرد الآخر. فحاجة بعضهم إلى بعض أوجدت نوعا من التواصل، وفرضته بشكل غير مباشر. كما أن عدم الاستقرار في المنزل من قبل الكثير من الساكنين بسبب صعوبة التملك أوجد مثل هذا الضعف في التواصل بين السكان بشكل عام. فالمستأجر يشعر أن وجوده في المنطقة مؤقت لذا فقد لا يرى ضرورة لتكوين علاقات مع الجيران لأنه يرى أنه سوف يرحل، إن قريبا أم بعد مدة لن تطول، لكي يستقر في منزل مملوك له يشعر فيه بالانتماء للمنطقة التي استقر فيها.

لذلك كله لا يمكن أن نغفل سبب آخر مهم لضعف العلاقات البينية بين مجتمع المدينة، وهو ضعف استشعار حق الجار الذي حث عليه الدين الإسلامي، وضرورة التواصل معه وأن ذلك من مكارم الأخلاق ومن مبادئ ديننا الحنيف. حيث أكد الله عز وجل على ذلك في قوله: **(وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا)** (النساء: آية ٣٦). كما أكد المصطفى صلى الله عليه وسلم على حق الجار، ومن ذلك ما رواه البخاري أن عائشة رضي الله عنها قالت: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(ما زال يوصيني جبريل بالجار حتى ظننت أنه سيورثه)** [١١]. وفي ظل وجود هذه القيم الإيمانية واستشعارها بين سكان الحي الواحد في المدينة، حتى وإن كانت كبيرة سيؤدي ذلك إلى المزيد من التواصل والتلاحم والقرب الاجتماعي. وذلك بدافع الحث الإيماني والرغبة في الامتثال النابعة من روح التدين العام التي يتصف بها المجتمع عموما.

مراكز الأحياء باعتبارها وسيلة لتجاوز مشكلات المدينة السعودية:

ختام لكل ما سبق فان من فقدان التواصل الذي نتج عن توسع المدن، يستلزم إيجاد بيئات وظروف تهيئ الالتقاء بين أفراد المدينة الواحدة. ولاشك أن هناك العديد من الخطوات العملية لتحقيق ذلك التقارب المنشود بين أفراد المجتمع الواحد في ظل توسع المدينة، وذلك في ظل تنامي المجتمعات الحضرية الكبيرة والمعقدة في التركيبة الاجتماعية والسكانية التي يظهر فيها ضعف الروابط الاجتماعية، والتعاون، والألفة، والتكاتف، والتكامل والتكافل الاجتماعي وغير ذلك من صور عدم التلاقي الاجتماعي بين الأفراد، نتيجة للاختلاف بين الأفراد في المجالات الاجتماعية والثقافية والتراثية. وكل يحاول الحفاظ على ما لديه ويدعي صحتها. وبهذا يظهر ضعف الروابط بين الأفراد في الأحياء والانعزال والخصوصية العالية، وتنشأ المشكلات الكثيرة. ولاشك أن من أسباب ذلك عدم وجود فرصة مكانية وظروف زمانية لتحقيق الالتقاء بين أفراد المجتمع الواحد ممثلا في الأحياء المتناثرة في المدينة، أو في العمائر الشاهقة متعددة الأدوار.

إن تصور السبب وتشخيصه يساعد على العمل على إيجاد الحل لها. فمما سبق يظهر أن جزء كبير من المشكلة الاجتماعية الناتجة عن توسع المدن والمتوقع لها أن تستمر إذا لم يتمّ تداركها

من قبل المخططين الحضريين والاجتماعيين، هو تقطع صلات الناس. والسبب في ذلك عدم تهيئة الظروف الملائمة للالتقاء الاجتماعي الحقيقي وليس الشكلي. ومن هنا فمن الوسائل التي تعين على التخفيف من حدة هذه المشكلة الاجتماعية، هو السعي لخلق فرص التقاء بين سكان الحي الواحد والعمارة الشاهقة الواحدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال احد المشاريع التي تحتم منطلقاتها اجتماع الناس، والمشروع هو إنشاء **(مراكز اجتماعية في الأحياء)**.

إن نمو المدينة السعودية ظاهرة لا يمكن إيقافها، وإن كان يمكن الحد منها، ولا يتوقف ذلك على مقدار المتاح ليس من الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أولاً وقبل كل شي على مقدار الممارسة لأساليب التخطيط ومستوياتها، وعلى مقدار الأخذ بأسلوب التخطيط كمنهج حتمي، إذا كان هناك رغبة في الخروج بالمدينة السعودية مما هي مقبلة عليه من تزايد في ظهور مشكلات اجتماعية جديدة وتنامي القائمة حاليا. وبخاصة أن الدراسات تشير إلى أن النمو الحضري سريعا جدا، بحيث وقفت الإدارات والهيئات المسؤولة عن هذه المدن عاجزة أمام الأزمات الناجمة من النمو السريع لأحجام المدن. ولا تشير الدلائل إلى أن اتجاه التحضر سيضعف أو يتوقف في المستقبل القريب، بل تشير بعض الدراسات وأبحاث المهتمين بدراسة المدن العربية أن التحضر سيستمر في النمو وأن أعداد سكان المدن العربية سيتضاعف [١٢].

لذلك فإنه من المفيد وسط ذلك كله السعي الحثيث من المسئولين والمهتمين بالشأن الاجتماعي المسارعة والمبادرة في البحث عن طرق ووسائل مفيدة، للتخفيف من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الكثير من أبناء المدن المتوسعة. وذلك عن طريق إحداث نوع من المشاركة المجتمعية في إدارة وحل القضايا الاجتماعية التي تكون جزءاً من نتاج التفاعل الاجتماعي في ظل توسع المدينة، سواء كان ذلك في محيط الأسرة أو محيط الجيران أو المحيط الاجتماعي للمجتمع المحلي المشترك، وذلك باستخدام مداخل وقائية وعلاجية وتنموية، وفي هذا الإطار يأتي هذا المقترح لإيجاد **(مركز اجتماعي للحي)**، للعمل على إعادة الترابط بين أفراد الحي الواحد. والتعامل مع هذه المراكز على اعتبار أنها تمثل إحدى المشروعات التنموية التي تسعى لإعادة روح الحي الواحد والتكاتف بين إفراده

فأنه نتيجة للهجرة من الريف والقرية والبادية والاستقرار في المدن، والاحتكاك بثقافات وخلفيات اجتماعية متعددة ومتنوعة، ونتيجة للاختلاف في التركيبة السكانية، تبرز مشكلات

متعددة، منها ما يتعلق بسوء التكيف الاجتماعي مع المجتمع الجديد، ومنها ما يتعلق بالخوف من فقدان الذات والضياع في ثقافة المجتمع الجديد، الذي يخالفه في الكثير من مكونات الثقافة الفرعية، ومنها ما يتعلق بالانغماس في الخطأ على اعتبار أن هذا هو المطلوب في المجتمع الجديد، ومنها ما يتعلق بسوء التقدير للكثير من المعطيات في جوانبها المتعددة، ومنها ما يتعلق بالمكونات الشخصية للفرد. لذلك كله وجب العمل على إيجاد صيغة تستوعب كل تلك المعطيات، ومن ذلك إيجاد **(مراكز للأحياء)** تستوعب أهل الحي بمختلف مستوياتهم العمرية والجنسية والثقافية، وتبرز حاجة المجتمع بمختلف فئاته وتعدد شرائحه إلى برامج عملية وتطبيقات واقعية تغذي احتياجاته الاجتماعية والتربوية والثقافية والخدمية وغيرها. وتتضح حاجة المدينة إلى مشروع **(مراكز الأحياء)** من خلال النظر في الأوضاع بعمومها سواء الاجتماعي منها، أم الأمني، أم الاقتصادي، أم الخلقي الذي يعيشه مجتمع المدينة.

ومن الاستقراء العام للتجارب التي قامت خلال السنوات القريبة الماضية ممثلة في **(مراكز الأحياء)** يتوقع أن تحقق مراكز الأحياء الأهداف الآتية:

- إعادة الروح الاجتماعية للحي من خلال إحياء التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيجابية بين أفراد المجتمع المحلي.
- تعزيز القيم والمبادئ الإسلامية، وتنمية الوعي الاجتماعي والثقافي والأخلاقي بين أفراد الحي والمجتمع، من خلال التعارف المحمود واللقاءات الايجابية المتكررة.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية في نطاق الحي نتيجة اللقاء وتطارح الأفكار وتباث الهموم المشتركة.
- توظيف الطاقات والقدرات في تطوير الحي وخدمة أفراده، وذلك باعتبار أن **(مركز الحي)** سوف تتم إدارته من خلال أبنائه.
- وكمحصلة جامعة لكل ما سبق من أهداف، فسوف يتولد هدف آخر مهم وهو، استثمار أوقات الفراغ فيما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

الايجابيات المتوقعة:

ولاشك أن ذلك العمل سيعتريه العديد من السلبيات، ولكن يقابلها جملة كبيرة من

الايجابيات تجعل الاتجاه المتفائل يتغلب على تلك السلبيات. فمن تلك الايجابيات الجوانب الآتية:

- إرجاع العلاقات الاجتماعية الحميمية بين الجيرة وتجليتها مما اعتراها من صدأ جراء التباعد العمراني في المدينة الواحدة.
- القدرة على اجتذاب العديد من الطاقات الكامنة في المجتمع وذات الدور الفعال باعتبار وجود بيئة مكانية مناسبة لقدراتهم، مثل الأكاديميين وأساتذة الجامعات، ورجال الأعمال، والمسؤولين والأطباء.. وغيرهم.
- البدء بخطوات عملية فاعلة نحو حل المشكلات الاجتماعية في محيط الحي الواحد. والسعي الحثيث لإصلاح ذات البين بين أفراد الحي الواحد.
- إحياء آداب فاضلة وأخلاق سامية من ديننا الحنيف، مثل: حسن الجوار، وبذل المعروف، وزيارة المرضى، ومساعدة المحتاج، والمشاركة في المناسبات المختلفة[١٣].
- احتواء فئات مهمة من المجتمع، والإفادة من طاقاتها وعدم تركها للإهمال، مثل فئة الشباب، و المتقاعدين وكبار السن ونحوهم.
- بث روح العمل التطوعي الاجتماعي الخيري في أنفس الناس وإعادة دور العمل الخيري ونشر روح البذل للجماعة مقابل إطراح أنانية الفرد.

السلبيات المتوقعة:

إن كان ثمة سلبيات فهي محدودة جدا ولكن لابد من الإشارة إليها لتكتمل الصورة عن هذه المراكز. فمن هذه السلبيات المتوقعة على سبيل المثال: توجس فئات من المجتمع من العمل الجماعي المنظم واتهامه بتهمة التحزب، أو الانتماء إلى تيارات فكرية خارجية كما حدث من بعض الكتاب الصحفيين خلال الفترة الماضية. كما أن ضعف الرقابة الشرعية على بعض المراكز من قبل الجهة المشرفة وهي وزارة الشؤون الاجتماعية قد يجعل بعض المراكز تجنح نحو ارتكاب بعض المخالفات الشرعية التي لا تتوافق مع منهج البلاد. وهذه السلبيات متوقعة مع بداية كل عمل جديد في أي المجتمع. فالتوجس قائم، والتخوف مقدم، وسوء الظن له اعتباره في ظل هذه الظروف السياسية التي يمر بها العالم الإسلامي عموما والمملكة خصوصا.

وبتأمل الأمر والموازنة بين سلبياته وايجابياته، تتضح أهمية مثل هذا المشروع الاجتماعي، والحاجة الماسة إليه لا سيما في هذه الظروف التي تعصف بالمجتمعات والأفراد. فرسالته تتمثل في

تكوين علاقة إيجابية بين الفرد ومحيطه الذي يعيش فيه، وتشجيع مشاركة السكان في جهود تنمية المدن وتطويرها، والمحافظة على مكتسباتها ومنجزاتها. وهذه الرسالة تريد أن تستنهض همم جميع أفراد الحي والمجتمع ليكونوا أعضاء فاعلين، أصحاب مبادرات ذاتية ومشاركة إيجابية، كل حسب طاقته وموهبته.

مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية:

تُعْدُ تجربة مراكز الأحياء في المملكة حديثة نسبيا. فلقد بدأت أول ما بدأت في المدينة المنورة، حيث خرج أول مركز في العام (١٤١١هـ) تحت إشراف إدارة الجمعية الخيرية للخدمات اجتماعية بالمدينة المنورة، فقد تمّ تطوير فكرة قائمة تعرف بـ " مجلس الحي " إلى تنظيم متكامل يرعى شؤون الحي وشجونه ويوفر بيئة للعمل التطوعي في مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية، وأقيم أول مركز في حي الهجرة، وبعده مركز حي الأزهري ثُمَّ مركز حي الخالدية، ثم مركز الأمير سلطان الاجتماعي، وأخيرا مركز الأمير عبد المجيد الحضاري[١٤].

وفي عام ١٤٢٤هـ صدرت الموافقة على إنشاء جمعية مستقلة لمراكز الأحياء في منطقة مكة المكرمة باسم ((جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة))، وتشمل منطقة خدمات الجمعية جميع مدن وقرى منطقة مكة المكرمة، وتكونت الجمعية من: الجمعية العمومية، مجلس إدارة الجمعية (ويرأسه أمير المنطقة)، المجالس الفرعية بمدن ومحافظات المنطقة (ويرأسها المحافظ في كل مدينة، ووكيل الإمارة في مكة المكرمة، مجالس مراكز الأحياء، حيث تقوم فكرة الجمعية على أساس إنشاء ''مراكز أحياء'' بعدد البلديات الفرعية في كل مدينة أو محافظة، وفي بداية العام ١٤٢٤هـ صدر قرار أمير منطقة مكة المكرمة بتشكيل المجالس الفرعية للجمعية في كل من مكة المكرمة، وجدة، والطائف، وباشرت تلك المجالس أعمالها في المدن المشار إليها، وذلك بإنشاء مقرات للمراكز في أحياء تلك المدن، ففي جدة وافق سمو أمير المنطقة على افتتاح ثلاثة مراكز للأحياء، وتبنت جمعية البر بجده إنشاء هذه المراكز، وزاولت المراكز كثيراً من أنشطتها وبرامجها خاصة في مجال رعاية الشباب والعناية بهم، ومساعدة المحتاجين من أهالي الأحياء، والمشاركة في المهرجانات الصيفية بجده. ومما يحسن ذكره في هذا المجال هو وجود مشروع نسائي سابق لذلك التاريخ وهو مطبق عملياً منذ عام ١٤٢١هـ تحت مسمى (مجالس الأحياء النسائية) كأحد

نشاطات جمعية أم القرى النسائية بمكة، وهو يقارب في رسالته وأهدافه من فكرة مراكز الأحياء[١٥].

وفي عام ١٤٢٥هـ بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتصريح لمراكز الأحياء في مناطق المملكة الأخرى التي لم تقم فيها مراكز أحياء وهذه المناطق هي: منطقة الرياض ويوجد فيها الآن (٢٥) مركز، وكذلك المنطقة الشرقية ويوجد فيها الآن (١٥) مركز، ومنطقة عسير ويوجد فيها الآن (٤) مراكز، ومنطقة القصيم وفيها (٥) مراكز، ومنطقة حائل وفيها مركزا واحد[١٦].

عناصر أساسية لنجاح المشروع

إن نجاح أي مشروع يعتمد بالدرجة الأولى على ما يمكن توفيره له من إمكانات مادية وبشرية، ومكانية بصورة تتمثل فيها تلبية الاحتياجات حدها الأدنى ومن هذه العناصر اللازمة لنجاح مشروع مركز الحي في المملكة الجوانب الآتية:

١) منشآت وتجهيزات بيئية وعمرانية: حيث ينبغي أن يضم مبنى المركز العناصر الآتية: مكاتب إدارية، فصول تدريبية، صالة رياضية، مسابح، مكتبة، صالة للنشاط الثقافي والمنبري، ملاعب خارجية، ويراعي في التصميم أن تكون مناسبة للجنسيين.

٢) جهاز إداري متكامل: ويضم موظفو المركز، و هم مجموعة من الموظفين المعينين من قبل المركز. فريق المتطوعين في المركز، وهم مجموعة من المتطوعين من أهل الحي نفسه.

٣) مورد مالي ثابت وذلك من خلال:

- الدعم الحكومي بخاصة في السنوات الخمس الأولى.
- المبادرات اجتماعية من قبل القطاع الخاص.
- أوقاف تدر ريعا دائما حتى وإن كان قليلا.

خاتمة وتوصيات:

لاشك أن مشروع (**مراكز الأحياء**) في المدن قد لا يكون كافيا ولكنه نقلة مهمة وفعالة في سبيل إعادة الروح الاجتماعية للأحياء في المدن بعد أن فقدتها أو كادت جراء التوسع العمراني

والبشري. ومن الضرورة أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، فمشروع (**مراكز الأحياء**) قد سبقت إليه دول عديدة، برزت لدى بعضها الحاجة إلى هذه المراكز، نتيجة لسوء أوضاعها الاجتماعية، وتقطع الصلات بين أفرادها، كما هو الحال في دول الغرب كأمريكا وبريطانيا. فالأخبار تشير إلى وجود (٤) آلاف مركز في بريطانيا وحدها، يشترك فيها أكثر من (٤) مليون عضو، ويعمل فيها رسمياً (٢٣٠) ألف موظف. إن هذه التجربة رصيد يمكن تقويمه، ومن ثم الإفادة من إيجابياته وتجنب سلبياته[١٧].

ولعل من وسائل نجاح مشروع (**مراكز الأحياء**) في المدينة السعودية التركيز على الجوانب الآتية وتفعيلها على مستوى الأصعدة الرسمية والأهلية:

- تبني وزارة الشؤون الاجتماعية لمراكز الأحياء وتعميم الفكرة على مستوى المملكة.
- تقديم مادي من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، بخاصة في سنوات التأسيس.
- تسهيل إجراءات فتح المراكز وتقديم خدمات حكومية، للتعجيل بقيامها المزيد من هذه المراكز الاجتماعية.
- تفعيل جهود الجهات الحكومية بقرار سياسي من قبل الدولة لخدمة المراكز، وتحقيق أهدافها الاجتماعية.
- السعي لتخصيص أراضي حكومية واسعة المساحة لإقامة منشآت مراكز الأحياء عليها سواء في المخططات العمرانية القديمة أو الحديثة.
- إعطاء صلاحيات واسعة لأهالي الحي في تنفيذ البرامج، وممارسة الأنشطة والترتيبات الإدارية والمالية وغيرها، والتخفف من الإشراف الحكومي، وفق الضوابط الشرعية والنظامية للدولة.
- إلزام المؤسسات المالية الكبيرة، مثل البنوك والشركات الكبرى، من خلال مؤسسة النقد بدعم المشروع سنوياً، باعتباره مشروعا وطنيا، حتى يحقق استمرارية وتطوراً.

والله الموفق

الهوامش

١) عبد العزيز بن عبد الله الخويطر، **المصادر المحلية لتاريخ المملكة العربية السعودية**، مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة السادسة والعشرون، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢١هـ ص١٤٧. وكذلك: دلال بنت مخلد الحربي، **هل يحتاج تاريخ المملكة إلى مزيد من الدراسات**، مجلة الدرعية، العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، الرياض، ١٤٢٢هـ، ص6.

٢) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، **التقرير الاجتماعي العربي**، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٥١.

٣) صالح بن علي الهذلول و محمّد عبد الرحمن، **التأثيرات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الحضرية: استنتاجات وتوجهات لدول مجلس التعاون الخليجي**، في ندوة (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لإنماء المدن، الكويت، ٢٠٠٠م، ص٣٦٩.

٤) رمزي بن احمد الزهراني، **توزع المدن السعودية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٤، العدد ١، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، دولة الكويت، ٢٠٠٦م.

٥) متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٦١.

٦) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦م**، نيويورك، ٢٠٠٦م، ص ٢٩٧. وكذلك: متروك الفالح، مرجع سابق، ص٥٦.

٧) وزارة الاقتصاد والتخطيط، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)**، الرياض، ص١٤٧.

٨) عبد الله بن ناصر السدحان، **الترويح والتحصيل الدراسي**، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض، ٢٠٠٤م، ص٥٩.

٩) عبد الله بن ناصر السدحان، **الحياة الترويحية في المجتمع السعودي في عهد الملك عبد العزيز: (١٣١٩هـ - ١٣٧٣هـ / ١٩٠٢م - ١٩٥٣م)**، في ندوة (البناء الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ،ص، ٤١.

١٠) نوبي محمّد حسن، **النمو الرأسي للعمران والتماسك الأسري والاجتماعي**، في ندوة (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لإنماء المدن، ٢٠٠٠م، ص٢٠٠.

١١) محمّد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، باب الوصاة بالجار، حديث رقم ٥٥٥٥.

١٢) تماضر محمّد حسون و حسين علي الرفاعي، **التحضر والتغيرات في التركيب الاجتماعي وأثر ذلك على الجريمة والانحراف**، في ندوة (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ١٤٠٦هـ، الجزء الأول، ص٢٣٢.

١٣) يحيى بن محمّد زمزمي، **مراكز الأحياء: تجربة واقعية، ونظرة مستقبلية**، في ندوة (المؤسسات المجتمعية والأمنية: المسؤولية المشتركة) كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤٢٥هـ، الجزء الأول، ص٥٤٥.

١٤) يحيى بن سيف صالح، **بداية فكرة مراكز الأحياء في المدينة المنورة وتطورها**، ورقة عمل غير منشورة، ١٤٢٥هـ.

١٥) يحيى بن محمّد زمزمي، **مرجع سابق**، ص٥٤٠.

١٦) المصدر: من واقع العمل اليومي لكاتب المقال حيث كان مسئولا عن ملف مراكز الأحياء ومشرفا عليها في وزارة الشؤون الاجتماعية خلال عمله وكيلا مساعد للتنمية الاجتماعية في الوزارة خلال الفترة (١٤٢٤هـ ١٤٢٧هـ).

١٧) يحيى بن محمّد زمزمي، **مرجع سابق**، ص٥٤٥.

المراجع

١) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦م**، نيويورك، ٢٠٠٦م.

٢) تماضر محمّد حسون و حسين علي الرفاعي، **التحضر والتغيرات في التركيب الاجتماعي وأثر ذلك على الجريمة والانحراف**، في ندوة (النمو العمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول) المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ١٤٠٦هـ، الجزء الأول.

٣) دلال بنت مخلد الحربي، **هل يحتاج تاريخ المملكة إلى مزيد من الدراسات**، مجلة الدرعية، ع ١٣، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٤) رمزي بن احمد الزهراني، **توزع المدن السعودية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م**، مجلة العلوم الاجتماعية، م ٣٤، ع ١، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، دولة الكويت، ٢٠٠٦م.

٥) سعيد بن حمد الهاجري، **تطور التنظيم الاجتماعي في المملكة العربية السعودية**، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض،١٤١٩هـ.

٦) صالح بن علي الهذلول و محمّد عبد الرحمن، **التأثيرات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الحضرية: استنتاجات وتوجهات لدول مجلس التعاون الخليجي**، في ندوة (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لإنماء المدن، الكويت، ٢٠٠٠م.

٧) عبد العزيز بن عبد الله الخويطر، **المصادر المحلية لتاريخ المملكة العربية السعودية**، مجلة الدارة، ع٣، س٢٦، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢١هـ.

٨) عبد الله بن ناصر السدحان، **الترويح والتحصيل الدراسي**، مكتب التربية لدول الخليج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٩) عبد الله بن ناصر السدحان، **الحياة الترويحية في المجتمع السعودي في عهد الملك عبد العزيز**، في ندوة (البناء الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ.

١٠) متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م.

١١) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، **التقرير الاجتماعي العربي**، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٢) محمّد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢١هـ.

١٣) نوبي محمّد حسن، **النمو الرأسي للعمران والتماسك الأسري والاجتماعي**، في ندوة (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين) المعهد العربي لإنماء المدن، الكويت، ٢٠٠٠م.

١٤) وزارة الاقتصاد والتخطيط، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)**، الرياض.

١٥) يحيى بن سيف صالح، **بداية فكرة مراكز الأحياء في المدينة المنورة وتطورها**، ورقة عمل غير منشورة، ١٤٢٥هـ.

١٦) يحيى بن محمّد زمزمي، **مراكز الأحياء: تجربة واقعية، ونظرة مستقبلية**، في ندوة (المؤسسات المجتمعية والأمنية: المسؤولية المشتركة) كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤٢٥هـ.